العدد (4071) السنة الخامسة عشرة - السبت (25) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أطراف شيعيّة: تقديم بديل من خارج الدعوة أو تغيير النظام الداخلي

أزمة مرشّحي الرئاسة تمنع التئام التحالف الوطني منذ 4 أشهر

■ دولة القانون يتمسّك بالمنصب ويتّهم تيار الحكيم بالتنصُّل

مرّت أربعة أشهر لم يتمكن خلالها التحالف الوطني من عقد اجتماع واحد نظراً للخلاف الحاد حول ترشيح زعيم حزب الدعوة نوري المالكي كرئيس بديل عن عمار الحكيم، الذي انتهت دورته في أيلول الماضي. وأجبرت الازمة التي تضرب الكتلة الشيعية رئيس الوزراء حيدر العبادي على مناقشة بعض القضايا مع رئيس التحالف الوطني المنتهية ولايته بشكل منفرد وشخصي.

□ بغداد / محمد صباح

وتتهم كتلة دولة القانون تيار الحكمة الوطني برفض ترشيح المالكي لموقع الرئيس.

ووضعت الاطراف الشيعية خيارين للخروج من فراغ الرئاسة، يتمثلان بتقديم مرشح من خارج حزب الدعوة، أو تغيير النظام الداخلي للتحالف الذي يمنع منح الرئاسة للكتلة التي ينتمي لها رئيس الوزراء.

وكانت كتلة ائتلاف دولة القانون قد حسمت ترشيح زعيمها لقيادة التحالف الوطني مطلع تشرين الأول الماضي، بعد مفاوضات طويلة بين مكوناتها.

إلا أن تحفظات غالبية مكونات التحالف الشيعي حالت دون تسمية الرئيس الجديد". وانتهت ولاية عمار الحكيم كرئيس للتحالف الوطني، مطلع أيلول الماضي، وفقاً للاتفاق الذي أبرمته الأطراف الشيعية العام الماضي على أن تكون رئاسة التحالف الوطني دورية بين الائتلاف الوطني وائتلاف دولة القانون.

ويقول رعد الحيدري، القيادي في تيار الحكمة، إن "ائتلاف دولة القانون لم يقدم طلبا لرئاسة التحالف الوطني بشأن ترشيحه المالكي كرئيس جديد للتحالف من أجل عرضه على الهيئة القيادية".

واعترف بأن "تأخير حسم موضوع الرئاسة له انعكاسات سلبية على أداء الكتلة الأكبر عددا".

وأضاف الحيدري، في تصريح لـ(المدى) أمس، ان "آلية اختيار رئيس التحالف تنص في نظامه الداخلي على إلزام كتله في تحقيق مبدأ التوافق على المرشح الجديد قبل عرضه على الهيئة القيادية ثم العامة للتصويت عليه".

ويعزو القيادي في تيار الحكيم تأخر كتلة ائتلاف دولة القانون بتقديم مرشحها بشكل رسمي الى "عدم توافق المكونات الشيعية على ترشيح المالكي لهذا الموقع". وشدد على أنّ "حسم المنصب يتوقف أيضا على الحالة الإقليمية ورأي المرجعية الدينية في النجف".

وأوضح الحيدري بالقول "كلما اقتربنا من الانتخابات يخفّ تأثير هذا الموقع ونكون غير قادرين على جمع الأطراف لانشغالها بالتحضير للانتخابات وإعداد البرامج والمفاوضات والتحالفات".

وكشف عن تحركات يبذلها ائتلاف دولة القانون مع الكتل الأخرى "للتفاوض معها بشأن حسم موقع رئاسة التحالف الوطني". ويؤكد القيادي المقرب من الحكيم ان "اجتماعات التحالف الوطني متوقفة منذ فترة"، مشيرا الى أن "الرئاسة الحالية هي لتصريف أعمال يقتصر عملها على عقد الاجتماعات الطارئة والمهمة".

ولفت الحيدري الى أن "رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي يناقش بعض القضايا التي يحتاج فيها إلى رأي التحالف الوطني بشكل منفرد وشخصي مع عمار الحكيم". بدوره يتهم ائتلاف دولة القانون تيار الحكيم برفض ترشيح المالكي لموقع رئاسة التحالف الوطني.

ويقول النائب رسول أبو حسنة لـ(المدى) إن "كتلة دولة القانون وزعيمها منشغلان بالتحضيرات للانتخابات البرلمانية المقبلة في أيار المقبل".

ويضيف أبو حسنة أن "تيار الحكمة يسعى لإكمال ما قام به على مدار سنة كاملة ، داخل التحالف الوطني، من تشكيله للجان ودورها". ولفت إلى أن "التيار الصدري رغم خروجه من التحالف الوطني إلا انه متحفظ على تولي المالكي رئاسة التحالف الوطني"، مؤكداً أن تيار الحكمة يتخذ موقفا مماثلا.

ويوضح عضو دولة القانون أن "قضية الرئاسة ما زالت معلقة ولم تحسم بين مكونات التحالف الوطني"، مؤكداً "استمرار المفاوضات بين دولة القانون وكتل التحالف الوطني بشأن حسم التصويت على المرشح البديل للرئاسة".

ويلمّح القيادي في حزب الدعوة الى تمسك تيار الحكيم برئاسة التحالف لغرض "استكمال ما بناه داخل التحالف الوطني". لكنه شدد على أن دولة القانون "حسم أمره و صوّت على مرشحه لمنصب الرئيس". وقال "ما نفكر به في الوقت الحالي إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة وعدم تأجيلها من قبل بعض الأطراف التي تدفع بهذا الاتجاه".

وفي السياق ذاته، يؤكد النائب زاهر العبادي ان "النظام الداخلي ينص على آلية انتخاب رئيس جديد للتحالف التي تنص على اعتماد مبدأ التوافق بين الكتل". وأضاف "لم يناقش التحالف الوطني ترشيح المالكي كرئيس جديد".

وأوضح النائب زاهر العبادي، في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "قرب انتهاء الدورة الانتخابية يجعل من الصعب على الهيئة العامة للتحالف الوطني، التي غالبيتها من البرلمانيين، عقد اجتماع لها لمناقشة مرشح رئاسة التحالف"،مشيراً الى أن "النظام الداخلي ينص على عدم انتخاب رئيس من ذات الكتلة التي ينتمي لها رئيس مجلس الوزراء".

وأدت الخلافات الدائرة على رئاسة التحالف الوطني عجز الكتل الشيعية عن عقد اجتماع واحد لها على مدار الأيام الماضية كما يقول النائب العبادي.

ويضيف "لم يجتمع التحالف الوطني منذ أكثر من أربعة أشهر على مستوى الهيئة القيادية والعامة".

ويطرح النائب الشيعي خيارين للخروج من أزمة رئاسة التحالف الوطني، الأول يتمثل بتغيير مرشح ائتلاف دولة القانون بشخصية ليست من حزب الدعوة أو بتغيير النظام الداخلي للتحالف".

لكنّ العبادي يؤكد، في الوقت ذاته، أنّ غالبية الكتل منشغلة بالتحضير للانتخابات البرلمانية المقبلة.

قيادات التحالف الوطني في اجتماع سابق برئاسة الحكيم

يونامي: لا انتخابات نزيهة ما لم يعُدّ جميع النازحين

العبادي يؤكد إجراء الانتخابات البرلمانيّة في موعدها المحدَّد

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الوزراء حيدر العبادي، الخميس، أن محاربة الفساد ليست شعاراً وإنما هي عمل مدروس لتطهير مؤسسات الدولة من الفاسدين، مشيراً إلى وجود "فساد غير مباشر" يتمثل بتنفيذ مشاريع ليست ذات أهمية للمواطن.

وشدد العبادي، في بيان صدر بعد ترؤسه اجتماعا للهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات تلقت (المدى) نسخة منه، على أن "الانتخابات البرلمانية ستُجرى في موعدها الدستوري". وأضاف "كلما تزداد نسبة المشاركة من قبل المواطنين في الانتخابات تكون نسبة التمثيل للمواطنين أكبر".

وأكد رئيس الوزراء أن "محاربة الفساد ليست شعارا وإنما هي عمل لتطهير مؤسسات الدولة من الفاسدين، وهذا العمل مدروس"، مشيراً إلى "وجود حملات من الفاسدين لخلط الأوراق واتهام الجميع بالفساد".

وتابع رئيس الوزراء "كلما نقضي على فاسد سنزداد قوة، وعلينا أن نميّز بين خطأ إداري بسيط وفساد حقيقي"، وأوضح "هناك فساد غير مباشر يتمثل بتنفيذ مشاريع ليست ذات أهمية للمواطن وليست من أولويات المحافظة، وهذا ما أدى إلى أن يكون التطور في البلد ليس بحجم الإنفاق". وشدد العبادي على "أهمية أن يكون التنافس بين المحافظات على أساس من يقدّم خدمة أكثر للمواطنين"، مؤكدا "التزام الحكومة بنقل الصلاحيات للمحافظات". وجاء حديث العبادي بعد ساعات من تعليق رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق (يونامي) " لايمكن إجراء انتخابات نزيهة" في المناطق المحرَّرة إلا بعودة جميع النازحين إليها.

ويقترب هذا الموقف من موقف القوى السنّية التي طالبت بعودة جميع النازحين قبل حلول شباط الماضي كشرط لمشاركتها في الانتخابات. وكشف نواب لـ(المدى)، الاربعاء، عن طلب تقدم به كل من رئيس البرلمان سليم الجبوري، وأسامة النجيفي نائب رئيس الجمهورية، خلال زيارتهما الاخيرة الى واشنطن، لتأجيل الانتخابات مقابل ضمان وجود أميركي عسكري في المناطق السنية.

وخلال التقرير الدوري الذي قدمه إلى مجلس الامن الخميس، استبعد يان كوبيتش، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، إجراء "انتخابات نزيهة" في المناطق المحررة قبل عودة النازحين. ودعا كلاً من بغداد وأربيل الى اعتماد الحوار لحل المشاكل العالقة بينهما.

ورأى كوبيتش أن "لا إمكانية لإجراء الانتخابات البرلمانية العراقية بينما لا يزال مواطنو هذا البلد من السُنة نازحين نتيجة الأوضاع الراهنة في مناطقهم".

وأشار المبعوث الاممي إلى أن "تحالف القوى الذي يمثل المكون السني، دعا إلى تهيئة الأجواء والظروف المناسبة لعودة جميع النازحين من دون استثناء إلى مدنهم المستعادة قبل إجراء أي عملية انتخابية".

وتابع كوبيتش "يجب توفير الدعم الإنساني والخدمي لهؤلاء بما يسهم بعودة الحياة إلى مناطقهم التي نزحوا منها من دون مشاكل ومعوقات"، مشدداً على "أهمية إسناد مهمة الأمن في تلك المناطق إلى قوات الجيش والشرطة المحلية". وأكد كوبيتش "في حال عدم اتخاذ هذه الإجراءات فإن البعثة الأممية ترى عدم إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة ينتج عنها تمثيل حقيقي لأبناء المناطق المحرَّرة". على الصعيد ذاته، بحث رئيس مجلس النواب سليم الجبوري مع وفد من بعثة الامم المتحدة ملف الانتخابات المقبلة. وقال بيان لمكتب الجبوري انه بحث، يوم الخميس، مع بعثة الامم المتحدة "تطورات المشهد العراقي، وسبل استمرار الدعم الدولي للعراق في مجال مكافحة الإرهاب والمجالات الإنسانية والإغاثية، وكذلك مناقشة ملف الانتخابات المقبلة وسبل تهيئة الظروف الملائمة لإجرائها".

وتطرّق اللقاء، بحسب البيان، الى "استعراض أوضاع النازحين والتوقيتات الزمنية المحددة لإعادتهم الى مناطقهم كخطوة مهمة نحو الاستقرار الدائم وإعادة إعمار تلك المناطق بعد ان تعرضت للتخريب بسبب سيطرة الإرهاب عليها وظروف الحرب".

العبادي في اجتماع مع الهيئة التنسيقية للمحافظات

حكومة الإقليم: قرار الاتحاديّة يلزم بغداد بإلغاء العقوبات ضدّنا

□ بغداد / المدى

طالبت حكومة إقليم كردستان بإلغاء الإجراءات كافة التي اتخذتها الحكومة الاتحادية ومجلس النواب ضد الإقليم باعتبارها "آثاراً" غير دستورية كما نص على ذلك قرار المحكمة الاتحادية الأخير. وأنهت المحكمة الاتحادية، الأسبوع الماضي، الجدل بشأن النزاع الدائر حول الاستفتاء، بعد أن طعنت بدستورية إجرائه وإلغاء الآثار المترتبة عليه. واعتبرت حكومة الإقليم القرار بأنه "أحادي الجانب". وإثر إجراء الاستفتاء في الإقليم والمناطق المتنازع عليها في أيلول الماضي، فرضت الحكومة الاتحادية جملة من الإجراءات التي وصفها الإقليم بـ"العقابية"، من بينها حظر الرحلات الخارجية في مطاري أربيل والسليمانية، والمطالبة بتسليم المنافذ الحدودية الى إدارة السلطة الاتحادية. وقال المتحدث الرسمي باسم حكومة الإقليم سفين دزه يي، في بيان اطلعت عليه (المدى) الخميس، "استناداً الى قرار المحكمة الفيدرالية في الـ ٢٠ من الشهر الحالي، يجب إلغاء جميع الآثار والنتائج المترتبة عليه، والإجراءات غير العادلة التي اتخذت ضد إقليم كردستان كرد فعل على الاستفتاء من قبل الحكومة الاتحادية والبرلمان العراقي ، مثل تخفيض حصة إقليم كردستان من الميزانية الفيدرالية، وعقوبة ممثلي إقليم كردستان في البرلمان العراقي، وغلق المطارات وجميع القرارات الاخرى التي صدرت في الـ٢٧ من أيلول الماضي، قبل إصدار قرار المحكمة الفيدرالية". وأضاف دزه يي إن "قوات البيشمركة لعبت دورا رئيسا في القضاء على داعش وحماية البلاد جنباً الى جنب القوات العراقية بعملية إعادة تحرير الموصل، ولولاها فإن كركوك ومناطق اخرى كثيرة خلال حرب داعش كانت ستبتلى مثل الموصل، ومن واجب جميع الأطراف ان تنظر الى قوات البيشمركة بهذه الصورة وتضمن حقوقها الدستورية". لافتاً الى أن "البيشمركة قدمت في الحرب ضد داعش ١٨٠٢ شهيداً و١٠٢٣ جريحا و٦٢ مفقوداً". وبشأن الوعود التي أطلقها رئيس الوزراء حول دفع رواتب موظفي الإقليم، أشار المتحدث باسم حكومة الإقليم الى أن "العبادي قال مرات عديدة إنه سيرسل رواتب موظفي إقليم كردستان إلا أن الحكومة الاتحادية ليست مستعدة لأن تتسلم حتى القوائم البايومترية لموظفي الإقليم". وأضاف أن "الشعب الكردستاني قد وصل الى قناعة بأن الحكومة الاتحادية غير جدية في موضوع إرسال رواتب الموظفين بل هو مجرد كلام". واعتبر دزه يي أن "ذكر اسم إقليم كردستان بأي اسم آخر مصاغ هو خرق واضح للدستور ومرفوض". وأكد أن "شعب كردستان بأطرافه ومكوناته كافة متفق على حماية كيان إقليم كردستان الدستوري، ولا يمكن التنازل عنه أبداً". في السياق ذاته، حثت بعثة الأمم المتحدة في العراق بغداد وأربيل على بدء المباحثات لحل القضايا العالقة. وقال يان كوبيتش، الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة،

إن "بعثة الأمم المتحدة انخرطت في محادثات مكثفة مع الأطراف الرئيسية في بغداد وأربيل والسليمانية وكركوك، ودعت مراراً جميع الأطراف إلى الامتناع عن التهديدات أو استخدام القوة أو التحريض". ولفت، خلال تقريره الدوري أمام مجلس الامن الخميس، الى أن "جميع القضايا العالقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان يجب أن تحل عبر الحوار البنّاء بينهما، بما يؤدي إلى التوصل لحلول دائمة قائمة على الدستور، وتضمن أيضا جميع الحقوق الدستورية لإقليم كردستان العراق وسكانه".

علاوي: الحديث عن محاربة الفساد "حمّى انتخابية"

□ بغداد / المدى

رأى نائب رئيس الجمهورية إياد علاوي أن الحديث عن محاربة الفساد ناتج عن اقتراب "حمى التنافس الانتخابي"، فيما أكد أن مهمة التصدي لهذا الوباء تحتاج الى دعم حكومي ونيابي مطلق. وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد أعلن، الثلاثاء الماضي، عزم حكومته شن حرب على الفاسدين ،داعياً الناشطين والمواطنين الى التعاون في كشفهم.

وقال العبادي، في المؤتمر الصحفي الأسبوعي، "سنتعامل مع الفاسدين كتعاملنا مع داعش وأمام السارقين خياران إمّا أن يسلّموا الأموال التي سرقوها أو يخسروها ويقبعوا بالسجن ولن يشعروا بالأمن".

وقال علاوي، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، "في الآونة الأخيرة كثرت التصريحات الصحفية حول محاربة الفساد وملاحقة المفسدين، وهو ما جرت وتجري عليه العادة مع اقتراب حمى التنافس الانتخابي". مبيناً أنّ "الحرب على الفساد لا تقل خطورة ولا أهمية عن الحرب على الإرهاب بوصفهما صنوان يكمل بعضهما الآخر".

وأضاف نائب رئيس الجمهورية ان "القضاء عليه (الإرهاب) والذي طالما كان مجرد شعارات لم يجن منها الوطن ولا المواطن أي نتائج ملموسة، يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إرادة حقيقية ونوايا صادقة وقرارات جريئة تعلي مصلحة الوطن على ما دونها من مصالح شخصية أو حزبية أو طائفية، ولا يمكن لشخص واحد أو مجموعة بعينها أن تتصدى بمفردها لمهمة القضاء على الفساد، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تفشي هذا الوباء منذ أكثر من ١٣ عاما واتخاذ قوى ومجاميع غطاءً سياسياً يوفر الحماية لمرتكبي تلك الجرائم". وأكد علاوي أن "مهمة التصدي لهذا الوباء تقع بالدرجة الأساس على عاتق المؤسسات المعنية على وفق خطط وآليات محكمة ودعم حكومي ونيابي مطلق عبر تشريع قوانين تدعم ذلك وتهيّئ له الأرضية الملائمة"، لافتاً الى أن "أولى خطوات الحرب على الفساد تكمن في نبذ المحاصصة السياسية والحزبية وإطلاق يد الأجهزة الرقابية وأجهزة إنفاذ القانون وتوفير الحماية والحصانة التي تمكّنها من أداء مهامها وواجباتها على الوجه الأكمل والأمثل". لكنّ نائب رئيس الجمهورية بارك "كلّ جهد مخلص يستهدف اجتثاث هذا الوباء الخطير ومن يقف خلفه ومن يتستّر عليه، لما تسبب به من آثار مدمرة طالت كل مقومات الحياة وأدّت لتبديد وضياع لثروات البلد وإضعاف لمؤسسات الدولة وبنيتها وما وفّره من أرضية ملائمة لنمو الإرهاب وانتشاره"، مؤكداً دعمه "المطلق ومساندته لجميع الجهود المبذولة في هذا المجال من أجل الوصول إلى عراق آمن مستقر ومعافى". في غضون ذلك، أكد النائب عن كتلة التغيير هوشيار عبدالله أن كتلته "تدعم حملة مكافحة الفساد التي أعلن عنها رئيس الوزراء حيدر العبادي. وقال عبد الله في بيان تلقته (المدى) نسخة منه "نحن في حركة التغيير سندعم ونساند أية خطوة من شأنها محاربة الفساد وملاحقة ومحاسبة الفاسدين في الدولة العراقية، ولكن هناك مجموعة من الخطوات يجب ان تكون لها الأولوية لدى العبادي، وأهمها البدء بهذه الحملة داخل كابينته الحكومية وأن يقدم للعدالة أي وزير يثبت تورطه في ملفات فساد أو امتدت يده الى المال العام". وأوضح عبدالله انه "على العبادي أن يخرج من قوقعته الحزبية وأن لا يستثني أحداً وفقاً لأية اعتبارات حزبية أو طائفية أو قومية، وأن يحاسب جميع الفاسدين بعيداً عن أية محسوبية، مع ضرورة أن تكون هذه الحملة بعيدة عن الاستهدافات السياسية وألا تُقرأ على أنها دعاية انتخابية مبكرة نظراً لتوقيتها، إذ إننا نرى أن محاربة الفساد لا يوجد لها وقت محدد بل هي حرب مفتوحة لتطهير مؤسسات الدولة ولا يمكن حصرها في زمان ومكان محددين".

وأضاف "كما أنّ الناس في إقليم كردستان يتساءلون هل هذه الحملة ستطيح برؤوس الفساد في حكومة الإقليم أيضاً أم أن العبادي في هذه الحملة أيضا سينتهج نهج اللامبالاة بالفساد الموجود في الإقليم وستقتصر الحملة على الحكومة الاتحادية فقط؟".